

Distr.: General  
30 November 2009  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

الموضوع ذو الأولوية: الإدماج الاجتماعي

بيان مقدّم من: منظمة أبرشيات القديس يوسف، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة يونانيمما إنترناشيونال، وجماعة السيدة العذراء للراعي الصالح للأعمال الخيرية، وهما منظمّتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.5/2010/1



## بيان

### المنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي

١ - مضى ١٥ عاماً على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي التزم قادة العالم فيه بـ "بالعمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها... وبمشاركة الجميع" و "كفالة حماية المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفراداً، وإدماجهم إدماجاً كاملاً في الاقتصاد والمجتمع" (انظر A/CONF.166/9, annex I). ولم يتحقق بعد هدف الإدماج الاجتماعي هذا. إذ تُقصي أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين نصف السكان عن العديد من مجالات الحياة الاجتماعية.

٢ - ويشهد العالم أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، وهو ما أضعف إمكانية تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للإدماج الاجتماعي. فالأزمات المتعددة، مثل الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء والطاقة، "بدأت تتكشف في ظل أزمة تغير المناخ الأطول أمداً. وسيفرض تغير المناخ وآثاره الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تحدياً لم يسبق له مثيل على تماسك المجتمعات"<sup>(١)</sup>. وتحمل المرأة، ولا سيما المرأة التي تعيش في حالة فقر، عبئاً غير متناسب من هذه الآثار، التي لا تملك الموارد للتخفيف منها.

### الفقر

٣ - يشكل القضاء على الفقر أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم، وعاملاً رئيسياً لتحقيق الإدماج الاجتماعي. ويجب أن يكون التصدي لظاهرة تأنيث الفقر من الأولويات. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ١,٤ مليار شخص كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>، ويتزايد هذا العدد في ظل الأزمات الراهنة. وذكرت منظمة العمل الدولية أن ٧٠ في المائة من الفقراء المُعْدَمين في العالم من النساء<sup>(٣)</sup>. ولا بد من وضع آليات للحماية الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وثمة حاجة لاتخاذ تدابير مثل برامج التحويلات

(١) لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة السابعة والأربعون، موجز الرئيس.

(٢) الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠٠٩: سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.7).

(٣) منظمة العمل الدولية، برنامج تعزيز المنظور الجنساني، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ilo.org/public/english/employment/gems>؛ الذي بدأ الدخول إليه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

النقدية (انظر A/HRC/11/9) والتمويل البالغ الصغر في الأجل القصير، باعتبار أنها توفر بعض الحماية الاجتماعية وتضع الموارد في أيدي النساء. وهي وسائل هامة لمعالجة الضعف الاقتصادي، والحد بالتالي من خطر تعرض الأسر لاستغلال المتجرين.

٤ - وقد أتاحت العولمة فرصاً للنمو الاقتصادي والتنمية، لكنها تسببت أيضاً في تزايد الفقر والبطالة، وأدت إلى التفكك الاجتماعي، مع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبشكل إجمالي، تركز سياسات الاقتصاد الكلي أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتعوق تمكين المرأة اقتصادياً، وتفاقم محنة الناس الذين يعيشون في الفقر. وثمة حاجة لعلم "اقتصاد تضامني" يهدف إلى تلبية احتياجات المجتمعات البشرية أولاً، وليس إلى تعزيز المكاسب الاقتصادية لعدد قليل من الناس على وجه الحصر.

### التعليم

٥ - من الضروري كفالة الحق في التعليم للفتيات والنساء. ويمثل تحقيق الهدف الإنمائي الثاني للألفية إحدى أولويات المضي نحو تحقيق أهداف القضاء على الفقر، وصحة الأم والطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فكل سنة من سنوات التعليم المدرسي تزيد قدرة البنات على كسب الأجر بنسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة<sup>(٤)</sup>، لكن الفتيات في البلدان النامية هن اللاتي يتعرضن للإقصاء على الأرجح. ولا يقتصر أثر الالتحاق بالتعليم على القدرة على كسب الأجر وتعزيز التنمية الاقتصادية؛ فهو عامل يقي من الفقر، ويعزز الإدماج الاجتماعي للنساء والفتيات، وله منافع مشتركة بين الأجيال فيما يتعلق بالمجتمع. وسترتب على أي تخفيض على صعيد الإنفاق الاجتماعي هذا تكاليف اجتماعية وبشرية بعيدة المدى وتآكل في المكاسب التي تحققت على صعيد الإدماج الاجتماعي بفضل صكوك مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين.

### الاتجار

٦ - تشكل فئة النساء والأطفال ضحايا الاتجار إحدى أكثر الفئات استبعاداً في المجتمع، إذ أن إدماجهم في بلدهم الأصلي أو بلد المقصد محدود للغاية.

٧ - ويشكل الاستبعاد الاجتماعي واستغلال الأشخاص ضحايا الاتجار مشكلة جوهرية. وينبغي تناول "الصلة بين الاتجار وعدم المساواة، والعلاقة بين الاتجار وترسخ التمييز بين

(٤) Ricardo Hausmann, Laura Tyson and Saadia Zahidi, *The Global Gender Gap Report 2009*, Geneva, World Economic Forum, 2009.

الجنسين والتمييز العنصري، والصلة بين الاتجار والاستغلال الجنسي، بطرائق تشمل البغاء، والصلة بين الاتجار ونظم الهجرة السيئة غير الفعالة التي تدفع المهاجرين إلى الوقوع في أيدي المُتجَرِّين<sup>(٥)</sup>. ومن شأن تحقيق المهدفين ١ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية أن يقلل من هشاشة وضع المرأة الاقتصادي ويحد من الظروف التي يسهل استغلالها للاتجار بالنساء ودفعهن إلى ممارسة البغاء.

٨ - وتفيد منظماتنا غير الحكومية العاملة في جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأن الركود العالمي لم يشكل أزمة مالية فقط وإنما أدى إلى تزايد مستويات العنف وتصعيد الاتجار أيضاً. وتعزز بحوث مشروع الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن الاتجار بالبشر التي أفادت بأن الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى زيادة عدد النساء اللواتي دخلن عالم الاتجار بالجنس في كمبوديا هذه الملاحظات على مستوى القاعدة الشعبية<sup>(٦)</sup>. ويحتاج التحقق من نطاق هذا الترابط إلى مزيد من البحث.

### العنف ضد المرأة

٩ - يشكل التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة عائقين خطيرين أمام الإدماج الاجتماعي. ولا يقبل أن يصل عدد النساء اللاتي لا تخلو حياتهن من العنف المادي و/أو الجنسي<sup>(٧)</sup> على المستوى العالمي إلى ست من أصل كل عشر نساء. والعنف الجنساني انتهاك لحقوق الإنسان للمرأة، ويحدّ من مشاركتها في المجتمع، وتترتب عليه آثار واسعة النطاق لعائلتها. وعليه، ينبغي اتخاذ تدابير وقائية من خلال تثقيف النساء والبنات في مجال حقوق الإنسان، وتثقيف الرجال والأولاد فيما يختص بالعلاقات وهوية الذكور. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو العنف ضد النساء والبنات، على نحو يؤدي إلى تعزيز حقوق الإنسان على صعيد كل من القانون العرفي والتشريعات الوطنية. ولإنهاء العنف الجنساني والتمييز أهمية قصوى من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي ويجب تجسيدهما في القانون والممارسة معاً.

(٥) نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيان أدلت به في مناسبة الأمم المتحدة الخاصة بشأن "إسماع صوت ضحايا الاتجار بالبشر والناجين منه"، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٦) انظر [www.no-trafficking.org](http://www.no-trafficking.org).

(٧) انظر [www.unifem.org/gender\\_issues/violence\\_against\\_women/](http://www.unifem.org/gender_issues/violence_against_women/).

## الممارسات الجيدة

١٠ - تعدّ السياسات الاجتماعية والميزانيات التي تراعي الفروق بين الجنسين من العناصر الرئيسية لتعزيز الإدماج الاجتماعي للمرأة. ويُستدل على أهمية عنصري الإدماج الاجتماعي وتمكين المرأة هذين من خلال السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي<sup>(٨)</sup>. وهي سياسات تدعو الحاجة إلى استنساخها.

١١ - يأتي فيما يلي مثالان لبرامج تتعلق بتعزيز الإدماج الاجتماعي للمرأة. فقد شهدت طائفة كارانجي القبلية في الهند، تمكين المرأة عبر مشاريع للائتمانات البالغة الصغر نفذتها جماعات العون الذاتي. وأدى تمكين المرأة بدوره إلى مشاركتها في دوائر محلية للحكم الذاتي تُعرف باسم "غرام ساباسي" و "بانشيات" حيث تشارك المرأة في الاجتماعات وتتلقي تدريباً في مجال الإعراب عن حقوقها. وتُنتخب المرأة الآن لعضوية البانشيات كما تشارك في صنع القرار، مما يؤدي إلى تحسين حياتها وحياة الآخرين في المجتمع المحلي.

١٢ - وأنشأت منظمة روهاما، وهي منظمة غير حكومية في أيرلندا، برنامجاً لدعم الإدماج الاجتماعي للنساء ضحايا الاتجار. حيث يعمل الموظفون على بناء علاقات قائمة على الثقة وتوفير الدعم لمن كُنَّ يتعافين من الصدمات. ويوفر البرنامج لمن الرعاية الطبية والمشورة القانونية وبرامج باللغة الإنكليزية، وبجانب توفير الحواسيب وإتاحة إمكانية المشاركة في حياة المجتمع الأيرلندي. ويوفر لمن أيضاً المرافقة خلال عملية التماس اللجوء، والمساعدة في البحث عن سكن، فتزداد ثقة المرأة بنفسها ريثما تنتقل إلى طور العمل أو مواصلة التعليم والتدريب. ويوضح هذا البرنامج أن توفير الدعم في الأجل الطويل، من خلال برامج متعددة الأوجه، يساعد على تحقيق الإدماج الاجتماعي للمرأة الضعيفة.

١٣ - وثبتت دراسات الحالات الفردية هذه أن السياسات والبرامج التي تركز على العنصر البشري وتستند إلى القدرة المحلية يمكن أن تعزز تقرير المصير وتتيح فرص تحسين مستوى المعيشة وتعزز الإدماج الاجتماعي وتساعد في بناء مجتمعات أكثر شمولاً.

## التوصيات

١٤ - أن الإدماج الاجتماعي لنصف سكان العالم ليس خياراً، بل ضرورة وحق. ويجب أن يكون تمكين المرأة، والعدالة الاقتصادية وإنصاف المرأة جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة والبرامج، إذا توفرت الإرادة فعلاً لإنشاء مجتمع شامل للجميع. ونوصي الحكومات بأن:

(٨) الاتحاد الأفريقي: موقف موحد بشأن الإدماج الاجتماعي.

- (أ) تركّز جهودها وسياساتها على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وظاهرة تأنيثه، وأن تقوم بذلك بمشاركة نشطة من جانب الأشخاص الذين يعيشون في الفقر؛
- (ب) تكفل إمكانية حصول الناس الذين يعيشون في الفقر على الموارد الإنتاجية والحماية الاجتماعية، بغرض تمكينهم من المشاركة في المجتمع والحد من تعرضهم للاستغلال؛
- (ج) تعزز القوانين الفعالة لمكافحة الاتجار والبغاء وما يتصل بذلك من أشكال الاستغلال الجنسي، وأن يشمل ذلك أحكاماً تجرّم الطلب على الاتجار والبغاء، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛
- (د) تتصدى للعنف الجنساني وترسخ التمييز بين الجنسين من خلال تنفيذ قوانين وبرامج تعزز المساواة بين الجنسين التي لا غنى عنها من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي؛
- (هـ) تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصية العامة رقم ١٩ (١٩٩٢) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية وتنفيذهما؛
- (و) تدخل عنصر تحليل جنساني في جميع السياسات وتكفل مراعاة المنظور الجنساني في الميزنة؛
- (ز) تعترف بأن العدالة الاجتماعية العالمية منفعة عامة مفيدة للجميع وأن البلدان المتقدمة يجب أن تسهم فيها من خلال الحفاظ على التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ سياسات تجارية عادلة متعددة الأطراف.
- ملاحظة: أقرّت هذا البيان المنظمة غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري العام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: منظمة الفرنسييسكان الدولية؛ والمنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة؛ مؤتمر القيادة الدومينيكية؛ الاتحاد الدولي للحقوقيات؛ الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية؛ الرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء؛ جماعة لوريتو؛ مؤسسة الإرساليات الساليزية؛ جمعية راهبات نوتردام المعلمات؛ منظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين؛ جمعية راهبات نوتردام دي نامور؛ جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية.